العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي

د.احمد سلمان
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة

يعد الوطن العربي من ابرز المناطق اهمية في العالم بصورة عامة فيما تعد منطقة الخليج العربي من اكثر المناطق اهمية في الوطن العربي لما تمتلكه من مزايا ستراتيجية وسياسية واقتصادية، اذ تمتلك هذه المنطقة كميات هائلة من البترول مما جعلها عرضة لمطامع الدول الكبرى التي تحاول السيطرة على هذه المنطقة، وبقدر تعلق الموضوع باسرائيل وعلاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي فان اسرائيل حاولت منذ انشاءها إلى اقامة علاقات مع هذه الدول وذلك من اجل الاستفادة من الموقع الستراتيجي الذي تتميز به هذه المنطقة من تطوراقتصادي لما تعانية هذه الدولة من تدهور في اقتصادها لاسيما وان جميع الدول العربية كانت تقاطعها وترفض المعاملة معها اقتصادياً مما جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية ولاسيما من قبل الدول الغربية ومع انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي وخروج العراق من معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي بعد تدميره اقتصادياً وعسكرياً . كل ذلك جعل الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على دول الخليج لاقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل .

وتنطلق فرضية هذه الدراسة من نقطة اساسية مفادها إن الولايات المتحدة استغلت وجودها في الخليج العربي بعد عام 1991 لتضغط على

دول الخليج العربي لانهاء المقاطعة مع اسرائيل وذلك بعد المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت بعد عام 1990 والتي شكلت منطلقاً لتطبيع العلاقات الإسرائيلية الخليجية .

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية :-

أولاً :- الرؤية الإسرائيلية للخليج العربي

1- العلاقات السياسية الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي .

2- العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانياً : - مؤتمر مدريد وعملية السلام في الشرق الاوسط

ثالثاً :- العلاقات الاسرائيلية الخليجية بعد عام 1990

أولاً :- الرؤية الإسرائيلية للخليج العربي

تعتبر دول الخليج العربي المصدر المهم للقوة الإستراتيجية وتمتلك ثروات هائلة ، وهذه الاهمية الإستراتيجية والثروات الكبيرة فيها جعل الدول الكبرى تتكالب عليها وتسعى إلى وجودها في المنطقة وهو نفس الاساس الذي استندت عليه اسرائيل في توجهاتها نحو المنطقة[1] .

فطبيعة المنطقة جعلت اسرائيل ترنو بنظرها للمستقبل كما اكد ذلك الدكتور حامد ربيع (لا يمكن إن تظل صامتة أمام الذهب الاسود التي لا يفصلها عنها سواء الصحراء ومنطقة شرق الاردن فهل هناك حاجة إلى بعض الخيال لتصور ذراع يمتد شرقاً إلى الخليج العربي وجنوبا إلى الجزء الشمالي من الشاطئ الشرقي للبحر الاحمر)[2] .

و ذلك ما يشكل الخريطة لاطماع اسرائيل الاقتصادية في المنطقة العربية مستقبلاً والذي جاء متوافقاً مع رؤية خبراء الاقتصاد والسياسة بأن الحل الرئيسي للاقتصاد الاسرائيلي يكمن في الانتشار والتوسع الاقليمي في

المنطقة التي تشكل منطقة الخليج الثقل الاساسي فيها وتنال المنطقة الاهمية الكبرى لدى اسرائيل لتمتعها بموقع يعد من المواقع الاكثر اهمية من الناحية الاقتصادية فضلاً عن كونها منطقة تجارية ومالية ومصدراً مهماً للموارد الاولية وبالاخص انتاجها واحتياطها الهائل من النفط ، كما إن مساهمتها الكبيرة والفعالة في دعم دول الدول المواجهة العربية من خلال الدعم المالي ، ا ذ تساهم دول الخليج بما بقدر (95.9%) من قيمة المساعدات المقدمة إلى هذه الدول و ذلك ما يجعل اسرائيل تتنبه للاهمية المالية لهذه الدول الامر الذي جعل الدافع الاقتصادي للسلوك الاسرائيلي تجاه دول الخليج منفردة أو مجتمعة يأخذ مسارين احدهما ايجاد موطئ قدم لها في اسواق الخليج والثاني إن تكون فيه اسرائيل مركز لاستثمار العوائد البترولية[3] .

و ذلك ما رأيناه من خلال كتاب شيمون بيريز " الشرق الاوسط الجديد " الذي اكد على الشراكة الاقتصادية مع دول هذه المنطقة ا ذ يتحدث عن الخليج كسوق للصادرات الاسرائيلية فهناك اشياء تملكها اسرائيل يمكن إن تستفاد منها دول الخليج مباشرة [4] .

وعلى الرغم من الاهمية الاقتصادية لدول الخليج العربي إلا إن اسرائيل لا يمكن إن تغفل الجانب الامني الاستراتيجي بحكم ترابط دول المنطقة بشكل وثيق بين البحرين المتوسط والاحمر والمحيط الهندي وبالتالي فالهيمنة على الخليج ستجعل اسرائيل تشرف اشرافاً مباشراً على اهم الطرق الرئيسية للملاحة الدولية ولا سيما إن مصالح اسرائيل عديدة تبدأ من اقامة دولة تمتد من النيل إلى الفرات والسيطرة على النفط وانتهاءاً بالسيطرة على خطوط المواصلات الامر الذي يبرز النوايا الاسرائيلية في السيطرة على المنطقة[5] .

ثانياً : مؤتمر مدريد وعملية السلام في الشرق الأوسط

لقد لعبت المتغيرات الدولية والاقليمية التي حدثت بعد عام 1990 ولاسيما بعد احتلال العراق للكويت والذي ادى إلى قيام حرب الخليج الثانية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والعراق من جهة أخرى وقد انتهت هذه الحرب بتدمير العراق وحدوث اكبر كارثة شهدها النظام العربي ، وفي الوقت نفسه انهارت المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد وقد سعت الولايات المتحدة إلى تشديد سيطرتها على المنطقة العربية ولا سيما منطقة الخليج العربي وعملت على دمج اسرائيل في نظام اقليمي شرق اوسطي يكون بديلاً عن النظام العربي[6] وقد عقدت الولايات المتحدة مؤتمر مدريد في 30 / تشرين الأول 1991 و ذلك لتمهيد تسوية للصراع العربي – الاسرائيلي في اشد لحظات النظام العربي ضعفاً في مرحلة احتلت فيها الولايات المتحدة واسرائيل موقعاً ومكانةً خاصة[7].

وبقدر تعلق الموضوع بالعلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي فان هذه الدول حضرت مؤتمر مدريد في شخص الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي كما شاركت بعض دولها في المفاوضات المتعددة ولا شك إن مشاركة هذه الدول في المؤتمر جاء بسبب الضغوط الامريكية عليها ولقد حرصت الولايات المتحدة إلى حضور هذه الدول إلى المؤتمر من اجل هدفين :- [8]

1- الشعور بالامتنان للولايات المتحدة على جهودها في حرب العراق وبالتالي فانها تسعى إلى استثمار الوضع النفسي من اجل تحرير وتطبيع العلاقات العربية مع اسرائيل والغاء المقاطعة الاقتصادية عليها و ذلك من دون اشتراط وحل القضية الفلسطينية جوهر الصراع في المنطقة .

2-الاستفادة من ميزانيات هذه الدول وعائداتها البترولية لتغطية مترتبات اتفاقيات السلام العربية – الاسرائيلية المتوقعة خصوصاً في مشاريع التنمية المشتركة وتوطين اللاجئين والاسهام في صندوق التنمية المتوقع انشاءه في الشرق الاوسط .

ولا شك إن دول المجلس شاركت بصفة مراقب فقط في مؤتمر مدريد ومن ناحية أخرى اشادت دول المجلس بجهود عملية السلام التي رعتها الولايات المتحدة في مؤتمر مدريد وابدت اسفها لتعثر المفاوضات الثنائية التي بدأت في واشنطن في تشرين الثاني 1991 رغم استعداد الوفود العربية للدخول في مفاوضات جادة وهادفة إلا إن الجانب الاسرائيلي كان يسعى لاجهاظ هذه المفاوضات وعملية السلام وقد رحبت دول المجلس بالمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وباعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على اساس انه خطوة اولى على طريق التوصل إلى حل شامل استناداً إلى قراري مجلس الامن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام لتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف وارساء قواعد ثابتة لضمان الامن والاستقرار في الشرق الاوسط [9] .

ثالثاً :- العلاقات الإسرائيلية – الخليجية بعد عام 1990

لاشك إن اسرائيل تسعى لاقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة وتسعى لمغازلة هذه الدول من اجل الدخول اليها واقامة علاقات دبلوماسية معها إلا إن دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل لا يوجد بينها أي تمثيل دبلوماسي ولكن هناك لقاءات بين عدة وزراء لدول المجلس وبعض الوزراء من الجانب الاسرائيلي وقد حصل ذلك إلى حد اللقاء بين رئيسي دولتين ، كما إن دول مجلس دعمت عملية السلام ولا سيما على المسارين السوري واللبناني .

ولدراسة العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي سوف يتم دراسة هذه العلاقات مع اسرائيل من خلال :-

1 – العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي

وتعد سلطنة عمان اول دولة خليجية تستضيف وفداً اسرائيلياً رسمياً في اطار المباحثات المتعددة الأطراف بشأن قضية المياه في نيسان 1994 [10] اذ وصل نائب وزير الخارجية يوسي – بيلين إلى مسقط للمشاركة في هذه المباحثات اذ اكد خلال هذه المباحثات : ((إن بلدان الخليج العربي اصبحت اكثر ميلاً لانهاء العداء مع إسرائيل وان التطبيع سيكون اكثر سهولة مقارنة مع البلدان العربية الاخرى)) إلا إن وزير الدولة العماني يوسف بن علوي عبد الله استبعد امكان التعاون المباشر مع إسرائيل قبل تحقيق السلام ولا سيما مع سوريا [11] .

كما قام يوسي – بيلين بزيارة ثانية إلى عمان تهدف إلى تعزيز التعاون والعلاقات بين البلدين ، وفي 26/ ديسمبر / 1994 قام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بزيارة هي الاولى من نوعها إلى سلطنة عمان واجرى محادثات مع السلطان قابوس ، وفي عام 1995 تكررت الزيارات بين

المسؤولين العمانيين والاسرائيليين اذ التقى وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز في مدينة العقبة مع وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية في شباط 1995 وفي ايار من العام نفسه في العاصمة الامريكية واشنطن ، واكد وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني على ضرورة اقامة علاقات رسمية مع إسرائيل في اقرب وقت ممكن وقال الوزير العماني ((فعلاً اعلنت وزارة الخارجية العمانية في اواخر كانون الثاني 1996 عن اتفاق بين السلطنة واسرائيل لإنشاء مكاتب للتمثيل التجاري واوضحت عمان انه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال المحادثات التي اجرتها مع إسرائيل في شهر تشرين الأول 1995 في مقر الامم المتحدة في نيويورك كما تم الاتفاق على اتخاذ سلسلة من الاجراءات والخطوات الاخرى لتعزيز التعاون بين الجانبين)) وكما زار رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز عمان في نيسان 1996 على راس وفد كبير ضم وزير الطاقة ومدير عام وزارة المالية ومجموعة من رجال الاعمال والصناعة والتجارة وكما اكدت إسرائيل إن سلطنة عمان اعلنت عن ازالة جميع القيود المفروضة على التعامل التجاري مع إسرائيل خلال المحادثات السابقة التي جرت على مستوى الخبراء ورجال الاعمال بين البلدين واوضحت مصادر اسرائيلية إن السلطان قابوس قال لبيريز انه سوف يفتح ابواب دولته دون تلكؤ أمام جميع الاسرائيليين وان عمان تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع إسرائيل في مجالات الاقتصاد والزراعة والتجارة . [12] .

أما قطر فتعد من ابرز الدول التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل وقطعت مرحلة متقدمة من التفاهم والتفاوض مع إسرائيل اذ التقى وزير الخارجية القطري (محمد بن جاسم آل ثاني) بنظيره الاسرائيلي في عام 1993 في الامم المتحدة وتعد قطر اول دولة عربية خليجية تبعث بوفد

اعلامي قطري من الاذاعة والتلفزيون إلى إسرائيل لتسجيل احتفالات الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واريحا وكما إن وفداً اعلامياً اسرائيلياً قد زار قطر اثناء مشاركة اسرائيل في اجتماعات لجنة الاسلحة في المفاوضات متعددة الأطراف[13] .

وفي عام 1994 قام يوسي بيلين بزيارة قطر بهدف تعزيز التعاون بين البلدين إلا إن العلاقات بين البلدين اصابها الجمود والتراجع بعد إن طاح الشيخ حمد بن خليفة بوالده إلا إن تطبيع العلاقات تطور بعد مشاركة قطر في جنازة اسحق رابين في عام 1994، وكما استقبلت الدوحة وفداً اسرائيلياً من اجل التوقيع على اتفاق يقضي وتسيير خط جوي بين وتل ابيب وهو الاتفاق الذي حال عن توقيعه معارضة المملكة العربية السعودية ، وكما قام شيمون بيريز بزيارة قطر في نيسان 1996 وهي اول زيارة يقوم بها مسؤول اسرائيلي بهذا المستوى إلى قطر وتعد نقطة تحول لتعزيز العلاقات بين البلدين وقد لقى بيريز باستقبال رسمي واكد القطريون إن المباحثات مع الجانب الاسرائيلي كانت مثمرة وركزت على افتتاح قسم تجاري في الدوحة على اساس متبادل[14]، وعلى الرغم من انتفاضة الاقصى التي حدثت في عام 2000 إلا إن قطر استقبلت العديد من الوفود الإسرائيلية للمشاركة في ندوات دولية ومن ضمنها استضافة وفد اسرائيلي برئاسة وزيرة الخارجية للمشاركة في مؤتمر الديمقراطيات الجديدة في تشرين الأول 2006 وكما تم دعوة شيمون بيريز لزيارة قطر في كانون الثاني 2007 لألقاء محاضرة في جامعة قطر[15] .

أما مملكة البحرين فقد رحبت بعملية السلام في الشرق الاوسط ودعمت عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية واكد المسؤولين البحرينيون بان السلام يخدم الجميع والحرب تضر بالجميع وان الجميع سيستفيد من

عملية السلام واول المستفيدين هو الشعب الفلسطيني ويرى أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بان السلام سيكون له انعكاسات ايجابية على العرب جميعاً اذ ما استطاعوا توظيفها لصالحهم لان عودة السلام إلى ربوع المنطقة سوف يسهم في تغيير إمكانيات الدول العربية أو طاقاتها للبناء والتعمير وتحقيق الخير والرفاه لشعوبها[16] .

واستقبلت البحرين وفداً اسرائيلياً برئاسة يوسي ساريد وزير البيئة الاسرائيلي اذ التقى نظيره البحريني محمد بن مبارك آل خليفة على هامش الاجتماعات الخاصة بالبيئة في المفاوضات المتعددة الأطراف (17) .

وكما اكدت مصادر اسرائيلية إن مسؤولاً كبير المستوى قد زار البحرين وناقش مع المسؤولين موضوعات اشتملت على امكانية اقامة علاقات سياحية والسماح لحاملي جوازات السفير الإسرائيلية بدخول البحرين وكما التقى ولي عهد البحرين مع وزير الخارجية الاسرائيلي في 22 / حزيران / 2003 في الشونه بالاردن على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي[18] .

أما دولة الكويت فعلى الرغم من أنها رحبت بالاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي والاردني – الاسرائيلي وتدعم المفاوضات السلمية إلا أنها ترى لا سلام بدون سوريا ولبنان وترى ضرورة استعادة الاراضي العربية المحتلة وترفض الكويت اجراء أي مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لاعتبارات داخلية ابرزها الضغوط الداخلية المتمثلة بالتيارات الإسلامية والقومية المعادية لاسرائيل .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فلها نفس الرؤية الكويتية ترى لا مصالحة مع إسرائيل بدون حل جميع القضايا العالقة مع إسرائيل بما فيها القدس إلا أنها في الوقت نفسه استقبلت مسؤولين اسرائيليين للمشاركة في المحافل الدولية التي تعقد في الإمارات اذ استقبلت وفد اسرائيلي رفيع

المستوى عام 2003 للمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي السنوي لصندوق النقد الدولي كما زار مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية للشؤون الادارية مدينة دبي عام 2005 [19] أما المملكة العربية السعودية فقد اتخذت موقفاً مؤيدا للشعب الفلسطيني في حقه في العودة إلى اراضيه فهي في الوقت الذي تدعم فيه العملية السلمية إلا أنها تصر في الوقت نفسه على ضرورة حل المشاركة العالقة بين العرب واسرائيل بما فيها قضية القدس وتعد السعودية من ابرز الدول الداعمة للقضية الفلسطينية في منطقة الخليج وتحث الدول الاخرى على دعم الفلسطينيين ولا شك إن السعودية لم تطبيع علاقاتها مع إسرائيل إلى اعتبارات عربية واسلامية وترى ضرورة إن تنهي سوريا ولبنان من عملية السلام قبل إن تدخل دول أخرى وكذلك السعودية تشترط أنها لا تدخل المفاوضات من دون تسوية وضع القدس الشريف والزام الكيان الاسرائيلي بعدم احداث تغيرات في الخصائص السكانية والجغرافية تخل بوضع القدس القائم منذ عام 1967 .

ولا شك إن عملية التطبيع في العلاقات الإسرائيلية الخليجية قد انقسمت إلى اتجاهين :-

الاتجاه الأول :-

اتجاه يهرول نحو إسرائيل ويسعى إلى اقامة علاقات دبلوماسية وان لم تكن واضحة بالشكل المطلوب في التعامل بين الدول إلا إن هذه الدول قد استقبلت مسؤولين اسرائيليين من ارفع المستويات وهذا إن دل على شيئ يدل على إن هذه الدول تسعى لاقامة علاقات سياسية مع إسرائيل وعلاقات تعاون وطيدة متناسية قضية الشعب العربي في فلسطين وابرز هذه الدول (عمان ، قطر ، البحرين) .

الاتجاه الثاني :-

وهو الاتجاه العربي الذي يسير ببطء في اقامة علاقات سياسية مع إسرائيل ولم تستقبل وفود اسرائيلية وان كانت هي أيضا ربما تسعى للعلاقات مع الكيان الاسرائيلي لاسيما بسبب الضغوط الامريكية على هذه الدول إلا أنها في الوقت نفسه ترى انه لا يمكن اقامة سلام مع إسرائيل من دون اقامة سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين وبين الدول العربية المجاورة لها وابرز من مثل هذا الاتجاه (الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية) .

رابعاً : العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية – الخليجية

يتميز الاقتصاد الاسرائيلي بمميزات تتمثل بـ :- [20]

أ- اقتصاد تابع يعتمد على المعونات واستيراد راس المال ، فالمدخرات الداخلية لا تكفي اطلاقاً لتمويل قوائم راس المال وذلك لعدم المساس بمستويات الاستهلاك الجاري العالية ويبلغ التمويل الخارجي نحو(34%) من التكوين الراسمالي " الاسرائيلي " وتعد التدفقات الامريكية النسبة الأكبر من التمويل الخارجي .

ب-الاعتماد على الاستيراد الخارجي لعدم توفر الموارد الرئيسية لقيام الصناعات الهامة .

ج- اقتصاد غير مندمج بسبب المقاطعة العربية .

د- تدهور معدلات نمو الاقتصاد "الاسرائيلي " بسبب التوسع المضطرد في الانفاق العسكري اذ يبلغ الانفاق العسكري حوالي 25% .

هذا الوضع الاقتصادي لاسرائيل جعلها تعتمد على مصادر أخرى لانقاذ اقتصادها تمثل بالمعونات الخارجية والمساعدات المالية من دول اوربا والولايات المتحدة الامريكية .

هـذه الاوضـاع الاقتصـادية لـدى إسـرائيل جعلهـا تتطلـع إلـى المنطقـة العربية ولاسيما منطقة الخليج العربي وذلك لبناء علاقات اقتصادية اسرائيلية وخليجية تخترق شبكة العلاقات الاقتصادية العربية – العربية وذلك من اجل انقاذ اقتصـادها ،اذ تـوفرت لـدى إسـرائيل مـن مصـادرها إلـى ان هـذه الـدول تمتلك كميات هائلة من النفط والموارد المالية مما يمكنها من إن تستورد كل مـا تحتاجـه مـن سـلع وخـدمات ومـواد غذائيـة وزراعيـة وخبـرات فـي كافـة المجالات[21] .

كما إن إسرائيل تشكل عامل جذب لدول الخليج العربي اذ ترى إسرائيل امكانية الاستفادة من هذه الدول من خلال السياحة في حال التواصل إلى تسوية شاملة وذلك مما ينعش الاقتصاد الاسرائيلي وكما أنها تسعى إلى جـذب الاسـتثمارات الخليجيـة الموظفـة فـي العـالم الغربـي لهـا الامـر الـذي يجعلها دولة ذات مركز اقليمي اقتصادي الامر الذي يرى فيه الاسرائيليون إن الانفتاح على الدول الخليجية هدفاً مهماً لتطوير الاقتصاد الاسرائيلي . [22]

وتـرى الكاتبـة الإسـرائيلية (مريـث جليـت) " إن اسـواق الخلـيج العربـي وحدها كافية لاستيعاب نحو ثلث الصادرات الإسرائيلية سنوياً " .

وبالتـالي إن مـا تسـعى إليـه إسـرائيل مـن هـذه الـدول الوصـول إلـى ثرواتهـا والاسـتفادة مـن مقـدراتها وانهـاء المقاطعـة الاقتصـادية واختراقهـا والوصـول إلـى مراكـز الثـروة وتنظـيم عمليـات اسـتثمارية واسـعة مـع هـذه الانظمة بل أنها تسعى لان تكون طرفاً متفوقاً على دول هذه المنطقة وفعلاً نجحـت إسـرائيل بانهـاء المقاطعـة الاقتصـادية الخليجيـة عنهـا فـي 1 تشـرين الأول 1995 عندما اعلنت رسمياً انهاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة من دون الاشارة إلى التجارة المباشرة مع الدول العربية وترى

دول الخليج إن هذا الاجراء يعكس التطور في مفاوضات السلام في الشرق الاوسط .

والمقاطعة من الدرجة الثانية هي تلك المقاطعة التي تفرضها الجامعة العربية على الشركات الاجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أما المقاطعة من الدرجة الثالثة فتشمل فروع هذه الشركات أو المؤسسات التي تتعامل معها ، واصدرت دول مجلس التعاون الخليجي بياناً قدمه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل ونص البيان على إن " مجلس التعاون لدول الخليج العربي اذ ايدت مسيرة السلام في الشرق الاوسط انطلاقاً من مؤتمر مدريد واذ يدرك اهمية الانفراجات التي تحققت حتى الان خصوصاً على المسارين الفلسطيني – الاردني والذي تتضمن اتفاقيات تغطي الجوانب الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين والاردن فانه ينظر باهتمام إلى مسألة اجراء مراجعة لاحكام المقاطعة العربية لاسرائيل لتاخذ بالاعتبار التقدم الذي جرى احرازه والمتطلبات الموضوعية لمستقبل عملية السلام . [23]

ولقد كان هناك حملة دولية جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تدعو لالغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ولقد كانت مظاهر هذه الحملات[24] .

أ- الضغط السياسي بالطرق الدبلوماسية والذي يشمل الدول العربية بان قضية انهاء المقاطعة اولوية سياسية لدى الولايات المتحدة الامريكية وقد استطاعت الولايات المتحدة إن تحول قضية المقاطعة من اولوية امريكية إلى اولوية غربية ، ثم اولوية دولية بعد عرض الموضوع على القمة الاقتصادية للدول الصناعية السبع المعقودة في اليابان عام 1993 والحصول على تأييد رفع المقاطعة .

ب–ضغوط قانونية اذ ربطت الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها السياسية بضغوط قانونية تمثلت من ناحية في تشديد القوانين الامريكية المتعلقة بمكافحة المقاطعة العربية ولا سيما قانون 1977 وتمثلت من ناحية أخرى في تشجيع دول كبرى مثل المانيا على ادخال تشريعات مماثلة بدأ تطبقها بالفعل عام 1992 .

ج– عقوبات جزائية لارهاب الشركات ومنعها من الخضوع لقوانين المقاطعة العربية ومن هذه الشركات شركة (باكستر) .

وبعد انهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة فقد اصبح هناك تبادل تجاري بين إسرائيل ودول الخليج اذ صرح وزير الخارجية القطري في 19 / كانون الثاني / 1996 إن إسرائيل تصدر إلى دول الخليج سلع ما يقارب مليارين دولار سنوياً وقد اكد أيضا إن إسرائيل تبيع سلعاً وبضائع إلى المنطقة بعد أعادة تصديرها عبر جزيرة قبرص بعد تغير اسم مصدرها .

وبدأت فعلاً العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج واسرائيل اذ فتحت قطر واسرائيل مفوضية اقتصادية وكذلك تم الاتفاق على تبادل وفود ورجال الاعمال والاسراع في بلورة اتفاق حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي والاتفاق في مجال تحلية المياه وهناك اتجاه لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات مكافحة التصحر واستخدام المياه المالحة في الاغراض الزراعية ومجالات أخرى [25] .

لا بل إن هناك مفاوضات سرية تم اكتشافها عام 1995 امتدت لمدة اربع سنوات بين إسرائيل وقطر حول مشروع ضخم لنقل الغاز السائل من قطر بواسطة البواخر وتفريغه في العقبة ثم نقله عبر خط انابيب ضخم إلى البحر المتوسط ومنه إلى اوربا ، ولقد لعب الامريكيون دوراً كبيراً في بلورة هذا المشروع وتولى وزير الخارجية الامريكي السابق جيمس بيكر دور

الوسيط بين شركة (انيرون) التي تستخرج الغاز والجانب القطري والاسرائيلي مع الجانب الاردني وتبلغ تكلفة محطة التجميع 300 مليون دولار وسوف تستفاد إسرائيل بالحصول على كمية سنوية من الغاز لتموين محطاتها الكهربائية وقد تقنن هذا الوضع باتفاقية لمدة 25 عاماً بين إسرائيل وقطر وشركة (انيرون) وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع الاسرائيلي – القطري اربعة مليارات دولار وفعلاً تم اختيار شركتي (دانكرو ماشاف) الاسرائيليتين لتركيب خط الانابيب من العقبة حتى عسقلان[26] .

وكما ذكر اموس رون مدير عام هيئة البترول الإسرائيلية انه اشتغل خلال العامين الماضين مع رجال اعمال من قطر والبحرين والكويت من اجل مشروع لشبكة التجميع لنقل النفط العربي عبر إسرائيل[27] .

وكما عبرت قطر عن رغبتها في زيارة سياح إسرائيليين إلى قطر وذلك ما اكده وزير الخارجية القطري : " إذ لا يرى أي مشكلة في إن يقوم سياح اسرائيليون بزيارة قطر مضيفاً ان بلاده تؤمن بالسلام رغم الصعوبات[28] .

وعقب افتتاح إسرائيل المكتب التجاري في الدوحة في 27 / أيار / 1995 بدأ بنشاطه على الفور وبعد يومين من افتتاح المكتب اشار (سامي رافيل) مدير المكتب التجاري الاسرائيلي في الدوحة إلى إن شركة (ايزنبرج ودانكتو) العاملتين في مجال الطاقة قد عبرتا عن اهتمامها بالاستثمار في مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية وانهما نقلتا رغبتهما للمسؤولين ورجال الاعمال في قطر وأوضح (رافيل) إن هذه مجرد امثلة قليلة من قائمة طويلة من الشركات الإسرائيلية الراغبة في اقامة مشروعات مشتركة في قطر واشار إن القائمة تضم 27 شركة اسرائيلية متوسطة وكبيرة كما إن قطر اصبحت اول دولة خليجية تربط شبكة الهاتف لديها باسرائيل كما فتحت إسرائيل وقطر العلاقات الجوية بينهما .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية العمانية – الإسرائيلية فقد حدث اتفاق بين البلدين في كانون الثاني 1996 لإنشاء مكاتب للتمثيل التجاري واوضحت عمان إن الاتفاق تم من خلال المحادثات التي اجرتها عمان مع إسرائيل في تشرين الأول 1995 في مقر الامم المتحدة في نيويورك وقد تم اتخاذ سلسلة من الخطوات لتعزيز التعاون بين البلدين وكما اكدت عمان أنها ازالت جميع القيود التي فرضت على التكامل التجاري مع إسرائيل من خلال المحادثات التي جرت على مستوى رجال الاعمال والخبراء بين البلدين ، كما إن عمان اختيرت لتكون مقراً لمركز دولي لتطوير تكنولوجيا تحليه مياه البحر وان هذا المركز استعان بالتكنلوجيا الإسرائيلية وكذلك اتفق البلدان على اقامة علاقات ثنائية في مجالات التكنلوجيا والمياه والزراعة والطب والسياحة والاتصالات وتم اتفاق التعاون بين الطرفين في مجال الخصخصة وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى عمان عام 1998(450) الف دولار امريكي تشمل منتجات مطاط وبلاستك ومنتجات ورقية ومعدات ميكانيكية وكيميائية [30] .

أما دولة البحرين فقد اقامت علاقات اقتصادية مع إسرائيل من خلال المشاورات بين البلدين لاقامة علاقات سياحية والسماح لحاملي الجوازات السفر الإسرائيلية بالدخول إلى البحرين ، كما اكد (اموس رون) مدير عام هيئة البترول الإسرائيلية انه استقبل رجال اعمال من البحرين من اجل مشروع شبكة التجميع لنقل النفط العربي عبر إسرائيل[31] .

وكما لعبت الولايات المتحدة دوراً في تطبيع العلاقات الإسرائيلية – العربية وذلك من خلال الاتفاقيات الثلاثية بين واشنطن دول عربية تنظم لها إسرائيل وهي المدخل بالنسبة للدول التي تحيط بالدولة العبرية ، ثانياً اتفاقات التجارة الحرة التي تعقد بين واشنطن ودول الخليج وتسمح بتبادل الصادرات

والواردات مع دول أخرى لاسيما " إسرائيل " وهذه هي التي يجري عليها اللعب في العلاقة مع دول الخليج كمدخل يسبق مرحلة التطبيع الاقتصادي لقد تفادى البحرينيون استيراد سلع مصنعة من إسرائيل ضمن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة إلا إن هذا الاتفاق لم ينفذ لان البحرين ذهبت ضمن موجة التطبيع مع تل ابيب واعلنت رفع الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية إلى الاسواق البحرينية وذلك بموجب اتفاق التجارة الحرة الموقع مع الولايات المتحدة والذي لا يكترث بقرارات المقاطعة مع إسرائيل وقد اعترف وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك في تصريحات خاصة اكد فيها :- ((قررنا بالفعل رفع الحظر المفروض على البضائع الإسرائيلية وبرر هذا بأن هناك اتفاقية تجارة وقعتها البحرين مع الولايات المتحدة وهذه الاتفاقيات لا تطبق قرارات المقاطعة على إسرائيل ودافع الوزير عن بلاده قائلاً:((هناك من وقع مع إسرائيل لكننا لم نفعل ذلك))[32] .

وبناءاً على ذلك فان الولايات المتحدة لم تغفل مصالح إسرائيل في اطار سعيها في السنوات الاخيرة لابرام اتفاقيات التجارة الحرة مع كثير من دول الخليج مثل البحرين وسلطنة عمان والامارات من اجل اقامة منطقة تجارة حرة في الشرق الاوسط بحلول عام 2013 ويبدو إن الاسرائيليين سيكونون اكثر الأطراف تربحاً منها كما إن المملكة العربية السعودية اعلنت في شهر أيلول 2005 أنها ستتعامل مع دول منظمة التجارة العالمية بما فيها إسرائيل اذا اصبحت السعودية عضواً بها وذلك في اعقاب توقيع واشنطن والرياض في الشهر نفسه اتفاقاً ثنائياً تجارياً وعدت المملكة بمقتضاه إن تخفف المقاطعة على إسرائيل[33] .

أما دولة الكويت فقد قامت برفع المقاطعة عن إسرائيل ورفع اسماء الشركات الاجنبية التي تتعامل مع إسرائيل من القائمة السوداء لتسقط بذلك

المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة وبررت الكويت ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية ، اذ اكدت حاجة الكويت إلى هذه الشركات التي تلعب دوراً مهماً في أعادة الاعمار بعد حربها مع العراق .

واكدت إسرائيل إن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الإسرائيلية قد زار الكويت وناقش مع المسؤولين الكويتيون موضوعات اشتملت على امكانية اقامة علاقات سياحية والسماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول الكويت وقد قال مسؤول كويتي بوزارة الخارجية الكويتية " إن هذا الكلام غيرصحيح"[34] .

وتسعى إسرائيل إلى اقامة علاقات اقتنصادية مع دول الخليج اذ يرى الاقتصاديون الاسرائيليون انه في حالة استيراد السعودية ودول الخليج الاخرى سيكون هناك زيادة في الصادرات الإسرائيلية بمقدار الثلث والتي تقدر بـ40 بليون دولار في عام 1991 اذ نرى إن إسرائيل وضعت شبه الجزيرة العربية الخرائط الإسرائيلية المرتبطة بالمشروعات المقترحة جزءاً من الكيان الاقتصادي الشرق اوسطي الموحد الذي يخترق الحدود بالطرق الدولية وخطوط السكك الحديدية وشبكات الكهرباء والماء وانابيب النفط والغاز وقنوات المياه وانظمة الاتصالات اذ ترى إسرائيل في المملكة العربية السعودية الدولة الرئيسة التي تتطلع إلى اقامة تعاون اقتصادي معها وذلك ما اكده رئيس شعبة الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية (دافيد بروت) عام 1994 وذلك لكون السوق الاهم للصناعات الإسرائيلية المستقبلية في المنطقة هي السوق السعودية وما يقترب بذلك من مشروعات لنقل نفط دول الخليج عبر إسرائيل[35] .

وقد ذكر الصحفي الاسرائيلي (ستيف رودان) في صحيفة الجروز اليم بوست في 9/17/ 1994 تفصيلاً ادق حول العلاقات الإسرائيلية –

السعودية عندما قال : ((وان حرب الخليج عام 1991 شكلت منعطفاً هاماً بالنسبة لصناعات إسرائيل العسكرية لانها مكنتها من بيع الاسلحة الإسرائيلية على نطاق واسع للولايات المتحدة وحلفائها العرب ، فمثلاً اشترت السعودية منصات اطلاق صواريخ توماهوك وقذائف مضادة للدروع وطائرات استطلاع بدون طيار واجهزة ملاحة و14 جسر عسكري صنعتها شركة تاس الإسرائيلية سعر الجسر الواحد (مليون دولار) ويضيف الخبير ان الامنيان (مليمان – رافيف) إن إسرائيل شحنت للسعودية مناظير للرؤية الليلية ومعدات لزرع الالغام وقد امر الجنرال (شوارسكوف) قائد قوات التحالف الغربي ضد العراق بازالة جميع الكتابات العبرية على الاسلحة حتى لا يكتشف منشأها ، وهناك من يرى قيام الشركات السعودية باستيراد اجهزة كومبيوتر اسرائيلية ماركة (باردين) وكذلك إن قيام دولة قطر تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي قد خلق تنافس بين رجال الاعمال العرب ولا سيما السعوديين[36] .

ولاجل اقامة العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج واسرائيل عملت الولايات المتحدة وبتشجيع من إسرائيل اقامة المؤتمرات الاقتصادية من اجل إسرائيل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اذ عقد المؤتمر الأول في مدينة الدار البيضاء في 30 / تشرين الثاني 1994 وقد حظر المؤتمر رئيس الوزراء الاسرائيلي (رابين) وقدمت إسرائيل وثيقة للمؤتمر لاقامة قنوات بحرية من البحر الاحمر إلى البحر الميت وخطوط لنقل النفط والغاز من مصر وبلدان الخليج العربي إلى إسرائيل وطالبت الوثيقة أيضا بمد انابيب النفط والغاز عبر الخليج العربي . وتشير الوثيقة إلى إن التجارة بين إسرائيل ودول الخليج تشكل المصدر الاساسي للتجارة الإقليمية وقد اشتركت دول الخليج العربي بوفود رسمية وبررت مخاوفها من ثلاثة نقاط :-

1- تخشى هذه الدول إن تكون الممول الكبير للمشاريع الإسرائيلية .
2- تتردد هذه الدول إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل من دون انسحاب اسرائيلي من القدس والجولان .
3- تخشى هذه الدول إن المشاريع الإسرائيلية المقدمة يمكن إن تضرر بمشاريع مشابهة لها [37] .

وما إن انتهت هذه القمة حتى حققت إسرائيل انتصاراً كبيراً بقيام مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة عن إسرائيل من الدرجة الثانية والثالثة ولا شك إن إسرائيل كانت تهدف من هذه القمة مشاركة العرب في المياه والنفط والاسواق ومن ثم انعقدت القمة الثانية في عمان في 29-31 تشرين الأول 1995 اذ قامت كل من عمان وقطر بالهرولة نحو اقامة علاقات اقتصادية ، وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد في 12 – 14 تشرين الثاني 1996 وشاركت دول الخليج العربي في هذا المؤتمر ، في هذا المؤتمر اعترضت السعودية على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع إسرائيل ولم تؤيد إلى الاشتراك في مشاريع مشتركة أو تمويل بنك التنمية إلا إن في هذا المؤتمر وقعت كل من قطر وعمان اتفاق للتبادل التجاري، وفيما علق عبد الرحمن الزامل رئيس مجلس ادارة شركة الزامل على مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القاهرة موضحاً من الافضل الاستثمار في منطقتهم قال : ((إن الاستثمار الخليجي فيه نوع من التضحية في تلك المنطقة واسرائيل لا تستحق التضحية والاحترام والتقدير لانها نقضت كل العهود والمواثيق التي وقعت معها)) في ما اكد شريف غالب مدير المؤسسة الخليجية للاستثمار حول المشاركة في المؤتمر : ((وأوضح إن الدول الست تولي التبادل التجاري مع إسرائيل اهمية محدودة))[38] .

وفـي المـؤتمر قـام رجـال اعمـال امـاراتيون وقطريـون بزيـارة الجنـاح الاسرائيلي وكما وتحدث رجال اعمال اسرائيليون مع رجال اعمال خليجيين ولكن على قاعدة التكتم[39] .

أما مؤتمر الدوحة الذي عقد في عام 1997 والذي قاطعته كل من (السعودية والامارات والبحرين) وشاركت فيه الكويت وسلطنة عمان اذ شاركت السلطنة بوفد يتراسه وكيل وزارة التجارة والصناعة وعزا البيان مشاركة السلطنة في المؤتمر إلى انه يعقد في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي والى الجهود الامريكية التي تبذل لاعادة مسار المفاوضات.

وخلاصة القول إن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل بدأت بشكل واضح بعد حرب الخليج الثانية ولا سيما مع كل من(قطروالبحرين وعمان) فيما نرى إن العلاقات السعودية الاماراتية والكويتية مع إسرائيل لم تكن بمستوى الطموح .

الاستنتاجات

من خلال دراستنا للعلاقات بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي تم التوصيل إلى عدد من الاستنتاجات ابرزها :-

1-تتمتع دول الخليج العربي باهمية ستراتيجية وسياسية واقتصادية مما جعلها عرضة لمطامع الدول الكبرى .

2-ترى إسرائيل ضرورة اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي لما تمتلكه هذه الدول من موارد اقتصادية تساعد الاقتصاد الاسرائيلي للخروج من ازمته.

3-اقدمت بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وشجعت على هذه العملية وعدتها خطة بالاتجاه الصحيح لاقامة السلام العادل في المنطقة .

4-اقدمت بعض دول مجلس التعاون الخليجي على رفع المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة .

5-استقبلت بعض دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة قطر وعمان والبحرين وفود اسرائيلية على اعلى المستويات .

6-اقامت بعض دول مجلس التعاون الخليجي علاقات اقتصادية مع إسرائيل ولا سيما كل من (قطر-البحرين- عمان)اد اقامت ممثليه تجارية في هذه البلدان .

7-تسعى إسرائيل إلى اقامة علاقات اقتصادية مع السعودية لانها ترى فيها الدولة التي يمكن إن تستوعب صادراتها وذلك مما يساعد لنهوض الاقتصاد الاسرائيلي.

8-شاركت جميع دول الخليج العربي في المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (الدار البيضاء 1994،عمان 1995 ، القاهرة 1996 ، الدوحة 1997) وسعت اسرائيل من خلال هذه المؤتمرات إلى اختراق دول المجلس وخاصة (قطر- البحرين-عمان).

المصادر والهوامش

1- د.عبد اللطيف المياح وحنان علي ، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي ، عمان ، 2002 ، ص 80 .

2- المصدر نفسه ، ص 81 .

3- المصدر نفسه ، ص 83 .

4- المصدر نفسه ، ص 84 .

5- د. محمد علي حوات ، مفهوم الشرق اوسطية وتاثيرها على الامن القومي العربي ، عمان ، 2002 ، ص 67 .

6- المصدر نفسه ، ص 68 .

7- عبد الفتاح الجبالي ، المؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية الاهداف والنتائج والتوقعات ، مجلة دراسات فلسطينية ، العدد (3) ، 1997، ص 33 .
8- مجموعة باحثين ، الشرق اوسطية ، مخطط امريكي صهيوني ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1998 ، ص 129 .
9- الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت .
http://www.gecities.com
10- المصدر نفسه .
11- د. غازي حسين ، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة ، دمشق ، 1998 ، ص 148 .
12- http://www.gecities.com
13- الحياة ، لندن ، 1994/8/16
14- http://www.gecities.com.
15- محسن عوض واخرون ، مقاومة التطبيع، مركز الوحدة العربية، بيروت2008م.
16- د. عبد اللطيف المياح ، مصدر سابق ، ص 85 .
17- محسن عوض ، مصدر سابق ، ص 76 .
18- المصدر نفسه ، ص 75 .
19- عبد اللطيف المياح وحنان علي ، مصدر سابق ، ص 87 .
20- المصدر نفسه ، ص 87 .
21- رضا القريشي ، مشروع الشرق اوسطية دراسة في الاقتصاد السياسي لابعاد التعاون اقليمياً ، مجلة الشرق الاوسط ، الجامعة المستنصرية ، العدد (4) ، 1997 ، ص 131 .

22- عبد الخالق فاروق ، اوهام السلام ، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1995 ، ص 77 .
23- عبد الفتاح الجبالي ، مصدر سابق ، ص 35 .
24- مجموعة باحثين ، مصدر سابق ، ص 125 .
25- المصدر نفسه ، ص 126 .
26- http://www.gecities.com .
27- الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت http://www.gecities.com .
28- مجموعة باحثين ، الشرق اوسطية مخطط امريكي – صهيوني (دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1998 ، ص 129 .
29- صحيفة الرأي العام / الكويت 2005/9/21 ومحسن عوض ، مصدر سابق.
30- الشبكة الدولية للمعلومات http://www.kate.com .

31- الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت
http://www.gecities.com .
32- تاريخ العلاقات السعودية – الإسرائيلية
http://www.a/mahdy.net/vb .
33- المصدر نفسه .
34- د. غازي حسين ، مصدر سابق ، ص 16-18 .
35- المصدر نفسه ، ص 57 .
36- صحيفة النهار 1996/1/9 .
37- صحيفة السفير 1996/11/13 .
38- صحيفة الاهرام 1997/11/17 .
39- المصدر نفسه .